الدستور الجديد والديمقراطية في جنوبي افريقيا الجديدة

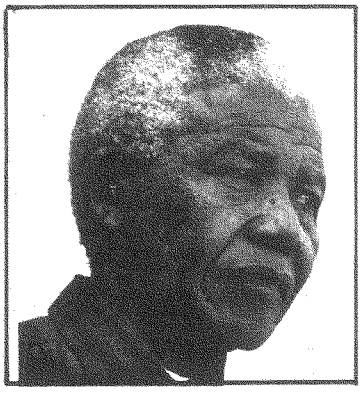

شامل جَيِّي

بعد ان قمتُ بنشر ترجمة رسالَتَيْ برايتن برايتنباخ إلى نلسون مانديلا (الأولى مؤرّخة قبل ان يصبح مانديلا رئيساً للجمهورية في جنوبي افريقيا، والثانية بعد ذلك)*، بعث المؤرّخ الجنوبافريقي د. شامل جَيِّي الى الآداب بالبحث التالي، وعنوانُه بالإنكليزية The New Constitution and Democracy in Mandela's South Africa. **ودون ان استبق آراء القرّاء، فإنّي أودّ ان أشير الى انّ بحث «جَيِّي» قد كُتِب بعد ثلاثة اعوام على رسالة برايتنباخ الأخيرة. وخلال هذه الفترة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٧) حَدَثَ تقدّمٌ هائل في جنوبي افريقيا، ولا سيّما على مستوى صون الحريّات الأساسية: حريّة التعبير، والتجمّع، والتظاهر، والاعتراض، وتشكيل أحزاب، وتقلّصتْ هيمنة العسكر والبوليس على الأفراد، ومُنِع التعذيب في السجون أو الاعتقال دون محاكمة، وسُمِح لكل الجاليات القومية بممارسة ثقافاتها وأديانها وباستعمال لغاتها المحليّة وتنظيم أحزابها الخاصّة... الى ما هنالك من قوانين وحقوق يَحْسد مجتمعُنا العربي شقيقَه المجتمعَ الجنوبافريقي عليها!**

ومع ذلك فإن د. جَيِّي يمارس في هذا البحث حقَّ المثقف في المحاسبةِ، والتدقيقِ، والتنبيهِ إلى المخاطر والثغرات في مشروع الدولة «الديمقراطية الدستورية» الجديدة، مستنداً إلى معلومات لم تكن قد توفّرتْ لبرايتنباخ يومَها، وإن كان هذا الأخير قد ألمَعَ إلى بعض نُذر هذه المخاطر كما ينبغي أن يفعل كلُّ مثقفٍ حقيقي.

سماح ادريس

لقد أضحى لجمهورية جنوبي أفريقيا الفتيّة بعد ثلاثة أعوامٍ ونيِّف على ولادتها في نيسان ١٩٩٤ دستورٌ جديد. وهذه الوثيقة الجديدة تحلّ محلَّ الوثائق السابقة لأعوام ١٩١٠ و ١٩٦١ و ١٩٨٣ والتي كانت جميعُها قد أُلِّفتْ بشكل غير ديموقراطي من طَرَف حكّامِ البلد البيضِ ورسَّخَتْ إخضاعَ غالبية الشعب واستبعادَهم.

ولم يتمّ إقرارُ الدستور الجديد إلاّ في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٦ عبر المجلس الوطني المنتخب ديموقراطياً، وذلك بعد عملٍ شاقٍّ واستشاراتٍ واسعة وإسهامات جماهيرية ونضالاتٍ صعبة في «الجمعية الدستورية» وتعديلات كثيرة [على مسوَّدة الدستور الجديد]. وبعد خمسة شهور على إقرار الدستور، أي في آذار ١٩٩٧، وُزِّعَ أحد عشر مليون نسخة من الوثيقة الجديدة، التي هي بحجم الجَيْب، على الجمهور في لغاتِ البلاد الرسمية الإحدى عشرة جميعها. وقد تزامَنَ برنامجُ التوزيع هذا مع «أسبوع حقوق الإنسان»، رابطاً بشكلٍ حميم بين خطاب حقوق الإنسان ومفهوم الدستوريّة. ويُثبِّتُ الدستورُ بوصفه معطيَ الحقوق وحاميَها لكلِّ مواطنٍ على الإطلاق، من الرئيس وانتهاءً بالفلاح الفقير.

ويتمّ الترويجُ للوعي بالدستور

* ـ راجع **الآداب** ١/٢، ١٩٩٧.